

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٨

بتعيين اختصاصات وزير الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦٦ لسنة ١٩٦٥ بتعيين اختصاصات وزير الدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٠١ لسنة ١٩٦٧ بتعيين اختصاصات وزير الدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٨ بتعيين وزير دولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعهد إلى السيد أمين حامد هويدى وزير الدولة بالاختصاصات الآتية :

( أولا ) تنسيق العمل بين الوزارات والقطاعات والأجهزة المركزية بالدولة والاتصال بالوزراء ورؤساء الأجهزة .

( ثانيا ) دراسة وبمبحث الموضوعات التي تعرض على رئيس الوزراء ومتابعة تنفيذ التوجيهات والقرارات الصادرة بشأنها .

( ثالثا ) متابعة أعمال الأجهزة المركزية التابعة لرئيس الوزراء .

( رابعا ) متابعة تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الوزراء واللجان الوزارية المنبثقة منه واتخاذ اللازم في هذا الشأن .

( خامسا ) تنسيق العمل بين الاتحاد الاشتراكي العربي والأجهزة التنفيذية .

مادة ٢ - تتبع سكرتارية الحكومة وزير الدولة وله في ذلك إصدار القرارات اللازمة لتنظيمها وإجراءات سير العمل بها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسم الجمهورية في ٢٧ شوال سنة ١٣٨٧ ( ٢٧ يناير سنة ١٩٦٨ )

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٣٤ لسنة ١٩٦٧ ؛

قرر :

مادة ١ - يسحب قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٣٤ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه بالنسبة إلى السيد / أحمد عبد الفتاح الشلقاني مدير الشؤون القانونية بالهيئة العامة للتصنيع ، وتلغى كافة الآثار التي ترتبت عليه من تاريخ صدوره .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسم الجمهورية في ٢٨ شوال سنة ١٣٨٧ ( ٢٨ يناير سنة ١٩٦٨ )

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨

بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش المستحق قبل التعمين فيها ؛

وعلى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس ؛

وعلى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعمين فيها ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للفتوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض في الاختصاصات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام والقرارات المعدلة له ؛